

وإذ تلاحظ أنه على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لم يعد الرئيس جان برتراند أريستيد إلى السلطة ولم يعد النظام الديمقراطي في هايتي وفقا لأحكام اتفاق جزيرة غفرنرز.

وإذ تشعر بجزع شديد لاستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتفاقمها، ولا سيما الإعدامات بأحكام موجزة والتعسفية، والاختفاءات القسرية، والتعذيب والاعتصام، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية، وكذلك رفض الاعتراف بحرية التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات.

وإذ تشعر بقلق عميق إزاء تضاعف أعمال العنف والترويع المرتكبة ضد حكومة هايتي، لا سيما اغتيال فرانسوا غي مالاري، وزير العدل، تلك الأعمال التي أدت إلى انسحاب البعثة المدنية الدولية في هايتي.

وإذ تشعر بجزع شديد إزاء العقوبات التي مازالت تحول دون وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي، الموفدة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٧ (١٩٩٣)، وأيضا إزاء فشل القوات المسلحة الهايتية في الوفاء بمسؤوليتها بالسماح للبعثة ببدء أعمالها.

وإذ تسلّم بأهمية التدابير التي اتخذها مجلس الأمن للتوصل إلى تسوية للأزمة الهايتية.

وإذ ترحب بجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

وإذ تأخذ في الاعتبار قرارها ١١/٤٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

ومراعاة منها لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢^(٣٧) الذي يبلغ فيه مجلس الأمن بأن السلطات العسكرية في هايتي، بما فيها شرطة العاصمة بورتو برنس، لم تمتثل لاتفاق جزيرة غفرنرز، ومراعاة منها أيضا لتقريفي البعثة المدنية الدولية في هايتي، المقدمين في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢^(٣٨)، ولتقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في هايتي، المقدم في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢^(٣٩).

وإذ تحيط علما بالمقترحات التي عرضها الرئيس أريستيد أمام الجمعية العامة بشأن إيجاد حل للأزمة القائمة في هايتي^(٤٠).

٣- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين بندا بعنوان "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة".

الجلسة العامة ٦٩

٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

٢٧/٤٨ - حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت مجددا في المسألة المعنونة "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".

وإذ تشير إلى قراراتها ٧/٤٦ المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ و ١٢٨/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٠/٤٧ ألف المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ٢٠/٤٧ باء المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وكذلك ما اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان والمحافل الدولية الأخرى من قرارات ومقررات بشأن هذه المسألة.

وإذ تشير أيضا إلى قرارات مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و ٨٦١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، و ٨٦٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢، و ٨٦٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، و ٨٧٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٨٧٥ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

وإذ تحيط علما مع الارتياح بالقرارات MRE/RES.1/91^(٤١)، و MRE/RES.2/91^(٤٢)، و MRE/RES.3/92^(٤٣)، و MRE/RES.5/93 التي اتخذها وزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في ٣ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، على التوالي، وكذلك بالقرارين CP/RES.594 (923/92) و CP/RES.968/93 المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، اللذين اتخذهما المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية.

وإذ تحيط علما باتفاق جزيرة غفرنرز الموقع في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٢^(٤٤) وميثاق نيويورك الموقع في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢^(٤٥).

٩ - تشجع الأمين العام على متابعة الجهود الرامية إلى وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي وفقا لاتفاق جزيرة غفرنرز؛

١٠ - تذكّر بالالتزام الواقع على عاتق جميع الدول الأعضاء بالامتنال التام والفعال للتدابير التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٨٤١ (١٩٩٢) و ٨٧٥ (١٩٩٢)؛

١١ - تشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تقدم مجددا دعما في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، باتخاذ تدابير تتفق مع أحكام قرارات منظمة الدول الأمريكية MRE/RES.2/91 و MRE/RES.3/92 (923/92) و CP/RES.594، وبالعامل على وجه الخصوص لتعزيز الديمقراطية النيابية والنظام الدستوري والحظر التجاري المفروض على هايتي؛

١٢ - تعرب عن عميق قلقها إزاء مصير الشعب الهايتي، وتؤكد مجددا أن السلطات العسكرية الهايتية مسؤولة تماما عن المعاناة الناجمة مباشرة عن عدم احترام هذه السلطات للدستور الهايتي، وعن التزاماتها العلنية باتفاق جزيرة غفرنرز؛

١٣ - تؤكد مرة أخرى أن المجتمع الدولي يعتزم قيادة تعاونه التقني والاقتصادي والمالي عند إقامة النظام الدستوري في هايتي، بدعم تنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل تعزيز المؤسسات المسند إليها مهمة إقامة العدل وضمأن الديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية؛

١٤ - تؤكد تأييدها للرئيس الدستوري لهايتي، جان برتراند أريستيد، ولرئيس وزرائه؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة بحلول منتصف شباط/فبراير ١٩٩٤، وفي خلال استئناف دورتها الثامنة والأربعين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - تقرر أن تبي هذا الموضوع قيد نظرها إلى أن يوجد حل لهذه الحالة.

الجلسة العامة ٧٠

٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

وإذ تشير إلى أن هدف المجتمع الدولي مازال يتمثل في استعادة الديمقراطية بسرعة في هايتي وعودة الرئيس أريستيد والإقرار الكامل لحقوق الانسان والحريات الأساسية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي.

وإذ ترى أن ثمة حاجة ملحة إلى التوصل بأسرع ما يمكن إلى تسوية نهائية للأزمة الهايتية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

١ - تدين بشدة مرة أخرى محاولة تنصيب شخص آخر بصورة غير مشروعة محل الرئيس الدستوري لهايتي، واستعمال العنف والقسر العسكري، وانتهاك حقوق الانسان في ذلك البلد؛

٢ - تدين جميع المحاولات الرامية إلى تأخير أو منع الإعادة الفورية للرئيس جان برتراند أريستيد بوصفه الرئيس الدستوري لهايتي؛

٣ - تعلن مرة أخرى عدم مقبولية أي كيان ناشئ عن هذا الوضع غير المشروع، وتطالب بعودة الرئيس أريستيد، وكذلك بالتنفيذ التام للدستور الوطني، وبالتالي بالاحترام الكامل لحقوق الانسان في هايتي؛

٤ - تؤيد بشدة عملية الحوار السياسي التي تجري برعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لحل الأزمة السياسية القائمة في هايتي؛

٥ - تؤكد أن اتفاق جزيرة غفرنرز لا يزال الإطار السليم الوحيد لحل الأزمة القائمة في هايتي؛

٦ - تؤكد مرة أخرى أن حل الأزمة الهايتية يجب أن يراعي قرارات منظمة الدول الأمريكية MRE/RES.2/91 و MRE/RES.3/92 (923/92) و CP/RES.594؛

٧ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١٦)؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يبذل قصارى جهده، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، لإعادة البعثة المدنية الدولية إلى هايتي بأسرع ما يمكن؛